الفصل الاول

أزمة الانتماء على ضوء مقاصد الشريعة والنظريات الاجتماعية والسياسية

د. عبد القادر عبد العالي[1]

مقدمة

يعدّ الانتماء عند الأفراد أمرًا طبيعيًا، وعلى أساسه تشكلت جماعات المختلفة، وهويات تحدد الانتماء إليها، لكن التحولات السريعة التي يعرفها العالم المعاصر، والصراعات التي تمزق المجتمعات والدول، خصوصًا في العالم العربي والاسلامي، على خلفية الصراع بين الهويات التي تأخذ عدة أشكال، باسم الدين والطائفة تارة، وباسم القومية والإثنية أو القبلية تارة أخرى، جعل من أزمة الهوية والانتماء إحدى الأزمات التي تنخر كيان الأمم والمجتمعات والدول المعاصرة. وقد اهتمت الدراسات الاجتماعية والسياسية بأزمة الهوية، والأعراض الملازمة لها: عدم الانتماء، والاغتراب، وفقدان الثقة، وطمس الهوية، وغياب الأولويات في ترتيب دوائر الانتماء والهوية.

ولا تتم دراسة مظاهر الانتماء وأزماته إلا من خلال وجود نظرية معيارية تحدد ما ينبغي أن تكون عليه الانتماءات وكيف تتكامل، هذه النظرية مع سائر عناصر ومقومات الدراسات الوضعية في العلوم الاجتماعية والسياسية. وتتمثل أحد المنطلقات النظرية المقترحة في الاقتراب المقاصدي بوصفه

(1) دكتوراه في العلوم السياسية، أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة الطاهر مولاي، ولاية سعيدة، الجزائر. البريد الإلكتروني: abdelaliabk@gmail.com

أحد الاقترابات المعِينة على بلورة تصورات نظرية لقضية الانتماءات، وذلك بعرضها وتقييمها على ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية: الانتماء للدين، وللأمة، وللشعب، وللعشيرة، وللقوم، وكل ذلك انطلاقاً من أن الشريعة تسعى إلى حفظ بعض مقومات الانتماء عند الانسان، وتوسيع مدارك الانتماء ودوائره، وتهذيب الانتماء من عيوب التعصب، والشعوبية، والقبلية، وفي الأخير صنع الانتماء وإعادة صياغته: إعادة تشكيل الانتماءات المعينة على تحقيق النهوض الحضاري.

هناك نقاط منهجية، لا بد من النظر فيها، ومنها ضرورة التمييز في حقل الدراسات الاجتماعية والسياسية، بين تلك التي تؤسس لنظريات تفسيرية، وتلك التي تؤسس لنظريات معيارية، لأنَّ النظرية الاجتماعية والسياسية يمكن تقسيمها إلى نظريات معيارية ونظريات وصفية، فالأولى تحاول تحليل الوقائع بناءً على معايير وقيم محددة، وما يجب أن يكون عليه الواقع، والثانية تحلل الوقائع خصوصًا المكونات الوظيفية والعلاقات السببية والجوانب الوصفية على أساس ما هو كائن فعليًا.

والحاجة إلى توجيه هذه النظريات الوصفية وفق المنظور الشرعي المعياري تكمن في إمكانية التكامل بين المنظور المعياري والشرعي، وتوظيف المنظور الوصفي في إطار المنظور المعياري النقدي والشرعي، وهو بُعدٌ من أبعاد التأصيل للعلوم بما يستجيب لحاجات المجتمعات الإسلامية، وفق منظور نقدي للواقع وللخلفية القيمية للنظريات العلمية، دون الحاجة إلى الوقوع في جوانب التحيز تحت شعار أو تحت أي نوع من التمركز على الذات،[1] فهناك حاجة لازمة وماسة لتوطين العلوم وتفعيلها في المجتمع الاسلامي، الذي يعبر عنه عادة بالتأصيل للعلوم والمناهج، وهذا لا يعني الوقوع في الذاتية الثقافية ولا التمركز على الذات.

(1) من الأهمية ان ننوه إلى تعدد مضامين الأسلمة، من حيث أنه يندرج ضمن النموذج الإرشادي (paradigm) للثقافوية والخصوصية، وضمن خلفية نقدية للأسس الإيديولوجية المتحيزة للعلوم الانسانية والاجتماعية، لكن ينبغي التحذير من الوقوع في تحيز آخر، من المركزية الإثنية العربية، باسم نقد مركزية إثنية أخرى.

والتأصيل يتخذ جوانب عدة: منها وصل العلوم التراثية بالعلوم الحديثة، مثل المزاوجة بين علم التفسير التقليدي بعلوم التفسير الحديثة، والكشف عن المقولات التراثية الفاعلة ثقافياً ورمزياً، التي تمثّل استعادتها أحد الأسس التي سيبنى عليها المنظور المعياري للتعامل مع الواقع الجديد. وقد يكون التأصيل في ميدان علم الاجتماع والسياسية بتوظيف المناهج والنظريات لتفسير ووصف وحل المشكلات القائمة الخاصة بالعالم العربي والإسلامي: الهوية، والمواطنة، والنظم السياسية القائمة والقديمة، وتصحيح وتوجيه مسار هذه النظريات،[1] بما يخدم حل المشكلات وتصحيح الأوضاع، وبما يحقق ذلك من استنارة وانعتاق من الأطر المعرفية المعهودة، وبما يساعد في تكامل المعرفة الوضعية التجريبية مع حقائق الوحي. وحقائق الوحي هي بُعدٌ معياري أخلاقي أو ميتافيزيقي تحدد المسلمات المافوق نظرية Meta-theory للعلوم. ولكن ذلك لا يعني بالضرورة الانحسار والانغلاق في مجموعة من المعتقدات الدوغمائية التي ستقف حائلاً أمام حرية التفكير والنقد العلمي.

بالإضافة إلى أهمية دراسة القضايا الراهنة بهدف وضع الحلول لها -فنظريات حل المشاكل لا تكفي في معالجة الأوضاع- هناك حاجة ماسة إلى البعد المعياري للنظرية، خصوصًا الجانب النقدي والتقويمي للواقع، بهدف كشف التناقضات والمفارقات ومحاولة تغييرها. لذا تحاول هذه الدراسة بحث مسألة الانتماء والهوية انطلاقًا من فرضية إمكانية تكامل البعد المعياري ذي المضمون الشرعي المقاصدي مع البعد الوصفي "الوضعي" للعلوم الاجتماعية، وأن العلوم الاجتماعية والإنسانية لا تأخذ فاعليتها وجدواها في واقع مجتمعات العالم العربي والإسلامي، إلا بتوطينها وترجمتها عمليًا في أرض الواقع، من خلال البحث العلمي المنهجي، وإنتاج معرفة علمية محلية الخطاب وضعية المضمون، تكمن المحصلة في قيمتها التفسيرية والقدرة على الفهم والتشخيص.

(1) رجب، إبراهيم عبد الرحمن. "التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية: معالم على الطريق"، **إسلامية المعرفة**، العدد الثالث، السنة الأولى، 2008م، ص60.

لذا تحاول هذه الدراسة المقارنة بين المنظور المقاصدي الشرعي والمنظور الوضعي في العلوم الاجتماعية والسياسية، وذلك بتحليل مقولات الهوية والانتماء في خطاب نظريات علم الاجتماع وعلم السياسية، ومضمون وتأطير هذه المقولات في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، لمحاولة الإجابة عن السؤال التالي: كيف نفهم توجيهات الخطاب الشرعي لمسألة الانتماء؟ وهل يمكن توظيف معطيات النظريات الاجتماعية والسياسية في صياغة برامج وسياسات ضمن المقاصد الشرعية، لحل المشكلات القائمة: المتصلة بالاغتراب، والطائفية، والتعصب المذهبي، والانكفاء على القطريات؟

فالمسألة لا تكمن في تعددية الانتماءات، التي هي شيء معطىً ومفروض في الواقع، ولابد من التعامل معه، بل القضية المشتركة في إطار النظرية المقاصدية والدراسات الاجتماعية والسياسية يكمن في طريقة التعامل مع الانتماءات والهويات، وكيف يتم توظيفها وجعلها تتضارب فيما بينها أحيانًا: مثل إشكالية الولاء للأمة الإسلامية أو للدولة القطرية التي تبحث لها عن هوية أصلاً، وكيف يتم توظيفها لتصبح مجموعة من الولاءات البناءة ضمن دوائر انتماء منسجمة وغير متضاربة، ففقه الانتماء لا يعني بالضرورة إهمال الأبعاد المختلفة للهوية والانتماء خارج الإطار الديني المعهود، وهو فقه لا ينبغي يكون استبعادياً أو إقصائياً حين يتعامل مع الهويات والانتماءات داخل الأمة والمجتمع.

أولاً: الانتماء والهوية

1 – الانتماء والهوية بين الفرد والمجتمع

الهوية هي التعريف الذاتي الذي يحدده الفرد لشخصيته، أو تحدده الجماعة لأعضائها، وتميز بين أولئك المنتمين للمجموعة عن غيرهم، الذين يعدُّون أجانب بالنسبة إليها. إنها المدخل للانتماء للجماعة بمختلف مسمياتها ومستوياتها (من المجموعات الاجتماعية، إلى الأمة). فهناك علاقة بين قوة الانتماء والوعي

بالهوية لدى أي مجموعة كانت. وفي البداية لا بد من التعرض لمفهوم الهوية والدراسات المتعلقة بها في العلوم الاجتماعية، ضمن حقول معرفية ثلاثة: علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم السياسية.

ففي علم النفس يمكن أن ننظر إلى أعمال إريك أريكسون Erik Erikson كمثال، حول دور الهوية في النمو النفسي عند الأفراد، خصوصاً في مرحلة الشباب المبكرة أو فترة المراهقة؛ إذ تزداد قضايا الهوية في هذه المرحلة الحرجة، من حيث تعرض الفرد لمجموعة من المشاكل والأزمات المتعلقة بتحديد الهوية وبنائها، فهناك أزمة تشويش في الهوية حين يفشل الفرد في الوصول إلى مستوى من الرضا عن الذات، كما يبحث الأفراد عن مستوى من تحقيق الذات، عبر تحقيق الغايات والأهداف التي يدركونها، وهي عنصر أساسي من عناصر الصحة النفسية.[1] ويرى اتجاه آخر في علم النفس أنَّ الفرد له بنية إدراكية نفسية، هي التي تحفظ التوازن النفسي، وتكشف عن آليات التعامل مع المعلومات غير المتسقة والمتسقة، وإنتاج معرفة متحيزة للتكيف مع الواقع.[2]

أما في علم الاجتماع فإن الهوية تحددها الأدوار الاجتماعية للأفراد. فالهوية تمثل الخصائص المشتركة بين مجموعة من الأفراد، ويشير تطور الهوية الجماعية إلى مسار من تطور الشعور بالمماثلة والاستمرارية والوحدة، مثل الشعور بالانتماء للغة واحدة، ولدين واحد، وبالتالي بالهوية الجماعية المشتركة. ويدعم هذا التطور السيكولوجي نمط السلوك الجماعي الذي يتخذ شكلاً منتظمًا ونسقًا من الفعل، بتعبير تالكوت بارسونـزTalcot Parsons. كما أن الهوية الاجتماعية في ضوء الدراسات الاجتماعية تعرف تطوراً وتبلورًا عبر الزمن؛[3] بمعنى أن

(1) Erikson, Erik H. *Identity, Youth, and Crisis*. New York: Norton, 1968, p 91–92.

(2) Identity, in: *International Encyclopedia of Social Science*, 2end ed, Vol 3, New York, London: Macmillan and Thomson Gale, 2008, p 554.

(3) في إطار الاسلام، الهوية الاسلامية ثابتة في جوهرها، لكنها تتطور وتبرز عبر الاعتناق والإيمان والسلوك الفعلي، فالحج مثلاً، أحد السلوكات الجماعية التي هي في صميم الاسلام، التي على أساسها تبلورت الهوية الجماعية للأمة، بالاشتراك في بقعة محددة وزمان محدد يتصف بالحرمة والقداسة والبركة عند كلِّ المسلمين عبر العالم.

الهويات الاجتماعية تتطور عبر الزمن، وتعرف المجتمعات ظهور وضمور عدد من الانتماءات الاجتماعية: مثل ضمور الانتماء القبلي التقليدي في المجتمعات التي تعرف تغيرات اجتماعية عميقة، نتيجة لتزايد الهجرة إلى المدن وتفكك الأواصر التقليدية، أو بالعكس بعودة القبلية في صورة هوية تعبر عن تعويض لتفكك الأواصر التقليدية في مجتمعات أخرى.

وتعرف الهوية الجماعية نضجها وبروزها بمرورها عبر مراحل تمر بها تمثل أزمات في الهوية، تعكس عملية نمو تدريجي للمجموعة الاجتماعية أو الكيان الاجتماعي، وهذه الأزمات هي التي تحدد الهوية الجماعية وتبلورها، لأنَّ الهويات تحتاج إلى مستوى من الثبات والاستقرار.[1] ذلك أن الهوية الاجتماعية تتطلب نوعًا من الالتزام بقيم ومعايير الجماعة، ووعي بمكونات هذه الهوية وبعضوية الأفراد فيها.

أما في علم السياسة فتدرس الهوية من حيث دورها في تحديد الانتماء والعضوية والولاء للكيانات السياسية؛ إذ تكون الهوية عاملاً مهما في استمرار هذه الكيانات واستمرار نشاطها، مثل الأحزاب السياسية ومختلف التنظيمات الاجتماعية الضاغطة والفاعلة سياسيًا، التي تحتاج إلى تأييد وولاء مستقر وهوية سياسية. والأمر يطرح نفسه بالنسبة للدولة والأمة. وتدرس الهوية كذلك من ناحية أخرى تختص بتأثر الهوية الاجتماعية والسياسية بمجموعة من المتغيرات: مثل الاغتراب، وفقدان الهوية، والظلم الاجتماعي. فالانتماء لمجموعة معينة يترافق عادة مع الانتماء لهوية اجتماعية وثقافية محددة في الغالب، وتصاحبه مجموعة من الالتزامات الفردية ومستوى من الولاء، والتعلق الشعوري، ونوع من التنظيم السياسي والتعبئة الاجتماعية والسياسية، وتعبئة الموارد اللازمة لاستمرار الهوية السياسية.

وهناك بُعدٌ معياري في عدد من النظريات السياسية، يرى أن الهويات الفرعية التي تمثل عودة للهويات والانتماءات التقليدية لما قبل الدولة، قد تكرس عددًا من

(1) Identity, in: International Encyclopedia of Social Science, p 553.

مظاهر الظلم الاجتماعي والتهميش والإقصاء وكراهية الأجانب أو الانقسامات الإثنية والحروب الأهلية في الدولة الواحدة، وإفشال مشروع بناء الدولة وفق نموذج الدولة-الأمة، وهو ما يترجم من الناحية السياسية في حالة بعض الدول الأوروبية في تزايد صعوبة اندماج المهاجرين وعودة اليمين المتطرف، في كثير من الدول التي أخذت تتنامى فيها كراهية الأجانب والمهاجرين، وأصبحت توضع السياسات التي تحاول إعادة تصحيح السياسات السابقة، خصوصًا أمام اندماج الأقليات والمهاجرين.

لقد شهدت كثير من الدول الإفريقية حروباً أهلية مروعة بسبب الانقسام الإثني والقبلي والصراع على السلطة والموارد، ولعلَّ الحالة الرواندية أكبر مثال على ذلك. ويشهد العالم الإسلامي والعربي الكثير من مظاهر التمزق الداخلي والصراعات الداخلية العنيفة، بسبب ترجيح وتغليب إقصاء الهويات الاجتماعية التي لا يرغب النظام السياسي القائم فيها، مثل المطالبة بالحقوق القومية واللغوية للأكراد في تركيا، والحق في الانتماء السني المذهبي في إيران... إلخ.

لذلك فإن تطور أحد أبعاد الهوية الاجتماعية في الساحة السياسية، قد يكرس مجموعة من المظالم الاجتماعية، خصوصًا عند الحديث عن نظام سياسي إثنوقراطي (حالة إسرائيل)، يميز بين مواطنيه وفق انتماءاتهم القومية والدينية. ومن جهة أخرى يفسر عدد من الدارسين في علم الاجتماع والسياسة، كيف أن السياسات المبنية على الهوية عادة ما تؤجج الصراعات والانقسامات الاجتماعية، وقد تهدد الدول والمجتمعات بالوقوع في سلسلة من الحروب الأهلية.[1]

2 - كيف تتشكل الهويات والانتماء؟

اهتم كثير من الباحثين في العلوم الاجتماعية بهذا النوع من الأسئلة، التي تبحث في طريقة تكوين الهوية الاجتماعية وتشكل الجماعة عبر الزمان والمكان، والشروط والمتغيرات التي تحكم هذا التكوين، وما ينتج عن نشوء وضمور

(1) Horowitz, Donald L. *Ethnic Group in Conflict*, Berkeley: University of California Press, 1985, p 3-4.

بُعدٍ من الهوية على حساب أبعاد أخرى في تماسك المجتمعات أو انقسامها، أو وقوعها في براثن الصراعات المدمرة. فالصراع قد يكون بنّاءً للجماعات أو مدمرًا لها.

وهناك اتجاهان نظريان تنقسم حولهما التفسيرات والنظريات في طريقة تشكل الهويات الجماعية، الاتجاه الأول ويسمى بالاتجاه الوشائجي primordial ويرى بأن الهويات الاجتماعية، خصوصًا الإثنية والانتماء القبلي، هي هويات تعطيها الجماعة للفرد، تتحدد منذ يوم ميلاده، ولا يستطيع الفرد الانفكاك عنها، ومن ثَـمَّ فهذا النوع من الهوية يستمر عبر فترات طويلة، ويقسم المجتمع إلى مجموعات اجتماعية متمايزة. والاتجاه الثاني يسمى الاتجاه الذرائعي instrumentalism وفيه تعدّ الهويات أدوات استعمالية بيد الأفراد والمجموعات، وهنا يغلب الذرائعيون تطبيق منظور الخيار العقلاني في قضية الانتماءات؛ إذ يعتبرون أن تحديد الهويات الاجتماعية ينطلق من اختيارات الأفراد أنفسهم، فيما يعدُّونه المعبِّر عن هويتهم الحقيقية، فكل فرد له مجموعة من الانتماءات، وهو الذي يحدد أفضليات انتمائه وفق مصالحه، فأي فرد له مجموعة من دوائر الانتماء: جغرافية، وعشائرية، وطبقية، وإيديولوجية، وهو الذي يحدد ويرتب أولويات ودوائر الانتماء التي يركز عليها في تحديد هويته، ومن ثـمَّ فالهويات الاجتماعية متحركة وغير ثابتة، تختلف تحديداتها من مجتمع لآخر، بحسب أهمية دوائر الانتماء المتاحة.

وهناك تيار ثالث يعدّ وسطيًا، يرى أنَّ هناك أبعاداً وشائجية انتسابية للهويات مقابل أبعاد متحركة وموقفية للانتماءات الهوياتية، فالأبعاد الأولى تمثل الإرث الذي تمنحه المجموعة لأفرادها، مثل الانتماء الإثني القائم على اكتساب الأفراد منذ ولادتهم للون وصفات جسدية تخص المجموعة، لا يستطيع الفرد أن يتنصل منها، أو لا يستطيع أن يغير من نظرة الآخرين تجاه انتمائه الأصلي. في حين توجد أبعاد من الهوية قائمة على الانتماء الاختياري والظرفي للأفراد، فيمكن لبعض الأفراد الذين توفرت لديهم فرصة الحراك الاجتماعي أن يغيروا موقعهم

الطبقي وهويتهم الطبقية في المجتمع، أو يغيروا من انتماءاتهم ومواقفهم الحزبية والفكرية من معسكر لآخر.

ثانياً: أزمة الهوية في ضوء النظريات الاجتماعية والسياسية

1 – نظرية التصدع الاجتماعي

ترى نظريات التصدع الاجتماعي Social Cleavage أنَّ الانقسامات الاجتماعية التي تتخذ شكل انقسام دائم وعميق في المجتمع، تتشكل وفق تمايزات بين المجموعات الاجتماعية، ووفق وعي ذاتي جماعي بالهوية الجماعية لكل مجموعة، مع بروز قوى تنظيمية وشبكات تفاعلية كثيفة، وهذا التوجه الانقسامي للتصدعات الاجتماعية، يمكن أن يتخذ نوعين: النوع الأول ذو طابع تراكمي overlaping بأن يعزز أحدُ أبعاد الانقسام بين المجموعات بعدًا آخر يقسم بين المجموعات نفسها، بحيث يتطابق معه في تشكيل عوامل التمايز بين المجموعات الاجتماعية، ومثال ذلك أن يعزز التمايزُ اللغويُّ التمايزَ الديني، بانقسام مجموعتين اجتماعيتين على أساس لغوي، وفي الوقت نفسه تختلف المجموعتان من الناحية الدينية. وهذا النوع يؤدي إلى صعوبات في بناء الدول ويؤدي إلى نـزاعات وصراعات داخلية والنوع الثاني ذو طابع تقاطعي cross cutting، تتقاطع فيه التصدعات والمجموعات الاجتماعية بين بعضها بعضًا، مما يضعف من قوتها الانقسامية والانشطارية، وهذا النوع يسمح بتسهيل عملية التكامل والاندماج الوطني. وترى نظريات التصدع المؤسسية أنَّ المؤسسات السياسية لها دور في تقوية التصدعات الاجتماعية أو إضعافها؛ إذ إن المهمة الأساسية للمؤسسات السياسية، خصوصًا جهاز الدولة والأحزاب السياسية، هو تنشيط التكامل والاندماج بين فئات المواطنين، وتحويل الدولة من دولة رعايا إلى دولة مواطنين.

2 – أزمة الهوية والنظم السياسية

تعد الهوية بعداً أساسياً في قيام النظم السياسية، والدول، وكلها تتعامل مع بعد

الهوية، فكل نظام سياسي يحاول صياغة هوية مشتركة وبناء أمة خاصة بالدولة، فيرى "سيدني فيربا" أنَّ النظم السياسية في العالم الثالث، التي تفتقر إلى الأبنية الأساسية في النظم السياسية الأكثر تطورًا، بأنَّ هناك أربع أزمات يواجهها كل نظام في التنمية السياسية، إلى جانب أزمة الشرعية وأزمة التغلغل وأزمة التوزيع. فالدول حديثة الاستقلال، تواجه معضلة محاولة خلق وإيجاد شعور مشترك بالهوية بين المجموعات السكانية للدولة، وهي إحدى العوائق الأساسية فيما يسمى بخطوات التنمية السياسية،[1] أما كارل دويتش Karl W. Deutsch فيرى أنَّ النظم السياسية في البلدان الحديثة الاستقلال تفتقر إلى هوية قومية جماعية مشتركة. ويؤدي الإعلام والتحول الاجتماعي والتحديث، دوراً في توحيد المجموعات السكانية واكتسابها لوعي جماعي مشترك، وتقوية الولاء تجاه الدولة، عن طريق التعبئة الاجتماعية التي تنشطها البيروقراطية الحكومية والمؤسسات السياسية والتعليمية والإعلامية.[2]

3 – الهوية وبناء الأمة وبناء الدولة

هناك فرق بين بناء الأمة وبناء الدولة، حين نتكلم عن بناء الأمة الإسلامية على سبيل المثال، فهي من الناحية الشرعية النظرية تشكلت منذ اللحظة الأولى لظهور الرسالة الإسلامية، فالحديث هو عن تجديد بناء الأمة، وفق خطاب المرحلة، ووفق الاحتياجات الجديدة.[3] لذا ندرك أهمية البعد الإسلامي في هوية كثير من الدول الإسلامية والعربية. كما تتحدث نظريات علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة، عن ظهور الدولة الحديثة ذات البيروقراطية المنظمة، بأنها هي المسؤولة عن بناء الأمة، فبناء الدولة يعني بناء الولاء، للبيروقراطية والمؤسسات السياسية اللازمة

(1) Pye, Lucian W. *Aspects of political Development: an Analytic Study*, Boston: Little, Brown, 1966, p 63.

(2) Karl W. Deutsch, "Social Mobilization and Political Development", *The American Political Science Review*, 55(3), (Sep., 1961), pp. 493–514.

(3) أما عن بناء الدولة او الكيانية السياسية الملائمة لتوحيد الأمة الإسلامية أو الأمة العربية على الأقل، فهو موضوع آخر.

لاستمرار الدولة في أداء وظائفها، أما بناء الأمة، فهي العملية التي من خلالها ينتشر الوعي القومي بين المجموعة القومية. وقد شهد العالم المعاصر أهم تحد للدول والمجتمعات عبر العالم، يتعلق بعدم الانسجام الداخلي بين المجموعات السكانية للدولة، التي تحاول أن تشكل من المجموعات المختلفة أمة واحدة تدين بالولاء للدولة، فهناك دول تحاول أن تفرض مفهومًا للأمة على مجموعات بشرية متنافرة، بفرض لغة رسمية واحدة ودين رسمي واحد، وكردّ فعل تسعى كثير من القوميات والإثنيات إلى الاحتجاج والانفصال ومحاولة امتلاك دولة خاصة بها. وهذا من العوامل المؤثرة في طريقة بناء وتشكل الدول على أساس فيدرالي أو مركزي. ويرى علماء السياسية وخصوصًا الاتجاه التوافقي والتعددي، مثل نظرية الديمقراطية التوافقية عند أرندت ليبهارت Arend Lijphart ضرورة تمثيل الأقليات وإعادة بناء الدولة على أسس توافقية؛ إذ يبرز الحل الفيدرالي الحكومات الائتلافية الموسعة والنظام الانتخابي النسبي كأحد الترتيبات لحل التوتر بين الطموح القومي والاستقرار الدولتي.[1]

ونظرًا لاكتساب الهويات الجماعية بعداً سياسياً في كثير من المجتمعات، حيث تمثل الانقسامات على أساس الثقافات الفرعية مرحلة من التطور في بناء الأمة والدولة، يفسح المجال لتعددية ثقافية داخلية وظهور هويات فرعية لها مطالب سياسية، في ما يسمى بالهوية السياسية أو سياسات الهوية Identity politics، حيث تعكس من ناحية أخرى حالة التعارض بين الدولة والأمة في عدد من المجتمعات، فعددٌ من الدول مشكّل من قوميات وإثنيات، وكذلك فإنّ عددًا من القوميات موزعة عبر كثير من الدول، مثل الأكراد والعرب، والمشكلة لا تكمن

(1) انظر على سبيل المثال:

- Horowitz, Donald. *A Democratic South Africa? Constitutional Engineering in a Divided Society*. Berkeley: University of California Press, 1991. See Also:

- Lijphart, Arend. *Patterns of Democracy: Government Forms and Performance in 36 Countries*. New Haven, CT: Yale University Press. 1999.

في الهويات القومية أو الدينية أو الاثنية، ولكن حين تتخذ طابعًا سياسيًا،[1] يطالب بتغيير الأوضاع جذريًا، فهنا تحدث الصراعات والنـزاعات الأهلية.

ثالثًا: أزمة الهوية والانتماء في إطار النظرية المقاصدية وفق المنظور الإسلامي

1 – أزمة الهوية والأزمة الحضارية للأمة الإسلامية

يشهد العالم العربي والإسلامي عددًا من الأزمات: أزمة قومية، أزمة التوتر والصراع بين المحلي والوطني، الأزمة بين القومية والقطرية، بين الدولة والأمة.. إلخ. والأزمة في حد ذاتها لا تعني انسدادًا في الأفق وتهديدًا للمؤسسات الاجتماعية والسياسية القائمة بالضرورة، فكثير من النظريات –كما سبق الحديث عند لوسيان باي– ترى بأن الأزمة مرحلة في النمو الهوياتي، لذا تكمن المشكلة في نمط تسيير الصراعات ذات البعد الهوياتي، لا في الهويات في حد ذاتها. لذا يطرح السؤال حول: كيف سيسهم المنظور الإسلامي في حل أزمة الانتماء؟ وهل هناك حلول عملية للنـزاعات المرتبطة بصراع الهويات؟

المشكلة في العالم العربي وفي العالم الإسلامي، هو وجود فجوة كبيرة بين الطموح القومي والطموح الأممي والواقع القطري المحلي، وتناقض الهويات بدل تكاملها وتنوعها، وهناك قناعة أخذت تتبلور في استحالة بناء كيانية سياسية تضمن وتعمق الانتماء إلى الأمة أو القومية، بعدة حجج تاريخية وسياسية وثقافية، فهناك تشكيك في إمكانية تبلور وتجديد تجسيد سياسي مؤسسي لكيانية الأمة الإسلامية، التي كان من أبرزها مؤسسة الخلافة. فرغم سقوط الخلافة من الناحية الرسمية، فلا زالت كيانية الأمة حية، فالأمة الإسلامية في بعدها الديني لا تزال مستمرة، نظراً للبعد العقدي والشعائري والتاريخي الذي يوحد بين مجتمعات العالم الإسلامي، ونظرًا لثقل الموروث الحضاري والتاريخي المشترك للأمة العربية والإسلامية. والأمر نفسه ينطبق على البعد القومي للعروبة لأنه لصيق بالبعد الأول عبر التاريخ.

(1) نافع، بشير موسى. "هويات متراكمة، هويات متقاطعة، أم هويات متصارعة"، **المستقبل العربي**، العدد 377، تموز، يوليو 2010، (117–121)، ص119.

وتتجلى أبرز القضايا المتعلقة بالهوية على مستوى الهوية الاجتماعية في تراجع المجتمعات العربية في عصر التمدن إلى إحياء الانتماءات الاجتماعية التقليدية أو الحنين إليها، خصوصًا القبلية والعشائرية والجهوية. وعلى المستوى السياسي هناك تضارب بين الهوية الدينية والهوية الوطنية، ويبرز ذلك من خلال تزايد الصراعات الدينية الطائفية في المنطقة.

والتضارب بين الانتماء للدولة القطرية والانتماء للأمة في بعدها الأممي والقومي، هو حصيلة لسلسلة من تداعيات الأحداث منذ انهيار الخلافة العثمانية، وظهور القومية العلمانية والأممية الإسلامية بديلين ومشروعين للتصدي للمحنة التاريخية التي عرفتها المجتمعات العربية والإسلامية بعد تعرضها للاستعمار والتدخل الخارجي. ولو اتخذت الأحداث مساراً آخر، لما كان هناك تعارض بين الانتماء إلى الأمة الإسلامية بصفتها روحاً موحدة ومصدراً روحياً حضارياً لبناء الدولة الحديثة، وبين الطموح القومي المشروع في إطاره الحضاري الإسلامي، دون أن يعني تمييزاً طائفياً أو دينياً، وعلى أساس المساواة في المواطنة، والاشتراك في الحضارة والمجتمع والثقافة الواحدة.

وهذه العملية المتمثلة في علمنة الأمة، ارتدت إلى فشل وانتكاسة نحو ممارسة إقصاء الدين وكونه بعدًا تاريخيًا وأساسيًا شكّل الحضارة الإسلامية والهوية الإسلامية القائمة، وحاول الاستعاضة عنها بالعودة إلى هويات ما قبل إسلامية، أو اصطناع هويات قطرية، أدت إلى تشكل مجموعة من الدعوات إلى الهويات المتضاربة أخذ التعبير عنها يأخذ طابع التعصب القومي والقطري والاختزال والإقصاء.

2 – المنظور الإسلامي لأزمة الهوية بين مقاصد النظرية ونظرية المقاصد

والتساؤل الذي يطرح أمام هذه المشكلات هو: كيف يمكن أن تزودنا نظرية المقاصد بطريقة نضع فيها الانتماءات وأهميتها بالنسبة للفرد والجماعة في موضعها الصحيح؛ بالنسبة للفرد، من حيث الحفاظ على الضروريات مثل النسب

والانتماءات الأخرى، التي يرى بأن له مصلحة في حفظها، وبالنسبة للجماعة، بضمان الحفاظ على الكيانية الموحدة والمتحدة للأمة الإسلامية، وضمان اللحمة بين الجماعة الإسلامية، خصوصًا إذا علمنا أنَّ فقه المعاملات والعبادات مبني على ضمان مقصد جوهري هو الحفاظ على الوحدة والأخوة الدينية بين المسلمين، ومراعاة حرمة النفس البشرية وكونية العدل ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة:8]. هنا تبرز أهمية ترتيب أولوية المصالح في نظرية المقاصد، التي أثير حولها نقاش كبير واختلاف في ترتيب أولويات الكليات: (الدين، والنفس، والنسب، والعقل، والمال). لكنَّ هناك رجحاناً واضحاً في النقاش بين الأصوليين، على أولوية الدين في بعده الكلي، حين يتعلق الدين بالأمة وبأصول الدين لا فروعه.[1] وكذلك فإنّ النظر إلى تقسيم الكليات ومراتبها بين ضروري وحاجي وتكميلي، يختلف من زمن لآخر، فما قد يعد ضروريًا في عصر، قد يتحول إلى حاجي في عصر آخر والعكس، فجمال الدين عطية استناداً إلى تقسيم السيوطي في مراتب تحقيق المقاصد: إلى ضروري وحاجي ومنفعة وزينة وفضول، يرى بأن هناك مقاصد دون الحاجية ومقاصد أخرى تمثل مرتبة ما وراء التحسينية،[2] مثل مظاهر التنطع والتعصب في الانتماءات والتعبير عنها في إطار هذا الموضوع، وهذا له تأثير في ترتيب أولويات الانتماء ورجحان مراعاة الانتماء إلى الدين والأمة في بعدها الإسلامي على الانتماء في بعده القومي.

وهناك من يرى بأنَّ حصر المقاصد من خلال حصر ضروريات المصالح في الأبعاد الخمسة قد تم التركيز فيها على البعد الفردي، وتم إغفال ضروريات الجماعة، وأنَّ الحصر يخالف مقتضيات الاجتهاد، فهناك ضروريات معاصرة مثل الحق في الحرية، والحرية في الانتماء، والحق في انتخاب الحاكمين وتغييرهم،

(1) عطية، جمال الدين. **نحو تفعيل مقاصد الشريعة**، سلسلة المنهجية الاسلامية: 17، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، دمشق: دار الفكر، 2001، ص 77.

(2) المرجع نفسه، ص 87.

والحق في العمل وغيرها. فعلى سبيل المثال يرى الشيخ يوسف القرضاوي "ضرورة الحاجة إلى النظر في المقاصد من حيث مفرداتها بالاهتمام بالمقاصد المتعلقة بالمجتمع، كالحرية والمساواة والعدالة والإخاء والتكافل والكرامة. ومن الأمثلة التي يضربها الأصوليون كتمثيلهم حفظ العقل في عقوبة الشرب، كان هذا هو كل اهتمام الإسلام بالعقل، فأين إنشاء العقلية العلمية وطلب العلم والإشادة بالعلماء وقيمة المعرفة."[1]

ومسألة المقاصد لها دور في إعادة النظر في التنظير في العلوم الإنسانية على العموم، والمقاصد تعني توصيل معنى أو تحقيق غاية من النص. ففي التفكير النظري المعاصر، هناك من يرى أنَّ النظرية لا تتوقف أهميتها ودورها في تقديم التفسير، فالنظرية لها جانب معياري صريح أو ضمني، يعبّر عن وظيفة تنويرية، ووظيفة توجيهية، ويمكن إضافة الوظيفة المقاصدية، التي تعني أن لكلِّ نظريةٍ مقاصدَ ترمي إليها، ضمنيًا أو علنيًا، تكون مقاصد معرفية إدراكية، ومقاصد عملية قد تكون تبريرية أو نقدية للواقع.

ويمكن النظر إلى مقاصد النظرية من عدة زويا: المقاصد العامة والمقاصد الخاصة، فمقاصد التشريع عند الشاطبي هي: الضرويات، الحاجيات والكماليات. والنظرية من جهة أخرى هي قراءة للواقع، قد تتعامل مع الواقع كما تتعامل من النص، وقراءة النص قد تؤدي إلى شروحات مختلفة.

لذا من هذا الاعتبار، وفي إطار التوظيف المقاصدي لنظريات الانتماء في العلوم الاجتماعية، سيتعين على الباحث أن يقابل بين قراءتين متفاعلتين: قراءة في الخطاب القرآني وروافده من نصوص السنة، وقراءة في الواقع بموضوعية، حتى يمكن الوصول إلى توظيف المعرفة العلمية لتحقيق المقاصد الوضعية والمقاصد الشرعية، شرط الاجتهاد المتواصل في القراءتين، والاجتهاد في توليد مقاصد الخطاب القرآني الذي يتجاوز الاجتهاد في مقاصد التشريع.

---

(1) القرضاوي، يوسف. "سنن الله في الآفاق والأنفس"، في **مدخل لدراسة الشريعة الاسلامية**، نقلا عن جمال الدين عطية، المرجع السابق، ص 80.

فالمنطلق الأول لتحديد مقاصد التنظير لقضايا الانتماء، يكون من خلال فهم وإعادة قراءة موقف الخطاب القرآني من مسألة الهويات الاجتماعية. ذلك أن الاختلاف في الهويات في إطارها الفطري ليست مشكلة في حد ذاتها، فالله خلق البشر وجعلهم شعوباً وقبائل ليتعارفوا، واختلاف لغات البشر وألوانهم لا يؤسس في الإسلام لأي ميزة عنصرية أو قومية، بل هي آية من آيات الله، قال تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَـٰتٍ لِّلْعَـٰلِمِينَ ﴾ [الروم:22] بل المشكلة حين تتحول هذه الهويات إلى عامل تفرقة، وممارسات تتعلق بالتعصب والعنصرية والاستعلاء، حتى ولو كانت باسم الدين، قال تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾ [الأنعام: 159]، بل يحدد هدف انقسام البشرية إلى شعوب وقبائل للتعارف والتعاون فيقول تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [الحجرات: 13].

وهناك كثير من الروايات الحديثية التي تنهى عن الدعوة إلى العصبية، خصوصًا العصبية القبلية والعشائرية، وتعدُّها عودةً إلى الجاهلية الأولى، ولذا يمكن فهم أن الدعوات الانقسامية تندرج في النهى عن التحزب، وتدخل ضمن من فرّقوا دينهم، أو فارقوا دينهم. ويمكن اعتبار الانتماء الفِرَقي (الفرق الاسلامية) من ضمن هذا التفرق. فالمشكلة في التاريخ الإسلامي والمعاصر تتمثّل في إلباس التعصبات المذهبية والإثنية بلبوس الإسلام، فقد تحولت الفرق المذهبية السياسية والكلامية التي ظهرت في فترات تاريخية مختلفة، وتجمدت وتقولبت ضمن مجموعات طائفية منعزلة عن بعضها.

3 – مقاصد الانتماء في إطار المنظور المقاصدي

هل يمكن الاسترشاد بنظرية المقاصد الإسلامية كما صاغها كثير من العلماء الأصوليين، في بناء نظريات معيارية في العلوم الاجتماعية والسياسية، أم ستظل مجرد تنظير في مسائل فقهية تقليدية؟

يمكن الانطلاق في تحديد عناصر الإجابة بالإشارة إلى أنَّ نظرية المقاصد أو التنظير المقاصدي هو تنظير مفتوح على الاجتهاد، وكذلك فإن القواعد المقاصدية يمكن أن تنطبق على موضوعات عدة، ولا تقتصر على الفروع الفقهية مثل القواعد الفقهية أو الأصول الفقهية والقواعد الأصولية. وهذه المقاصد تساعد على بلورة التصور الإسلامي لرؤية الأشياء والوقائع ووضعها في مواضعها؛ إذ إنّ القاعدة الفقهية هي بيان للحكم الكلي، والقاعدة المقاصدية هي بيان للحكمة والغاية من الشريعة، وتختلف عن القاعدة الأصولية التي تهدف إلى طريقة الاستدلال والتوصل إلى الحكم الشرعي، في أن القاعدة المقاصدية تهدف إلى توضيح الحكمة من الحكم.[1] ومن جهة أخرى فالتعرف على مقاصد الشريعة، يعزز المعرفة أكثر في إطار علم الاجتماع وعلم السياسة بحقيقة الدين وماهيته، وتزويد النظريات المعيارية والنقدية بالمزيد من المفاهيم والتصورات الإسلامية. فعلى سبيل المثال يرى الطاهر بن عاشور أنَّ المقصد الأسمى في القرآن الكريم هو "صلاح الأحوال الفردية والجماعية والعمرانية"، فالصلاح الفردي بصلاح الاعتقاد، والصلاح الجماعي بضبط تصرفات الجماعات والأفراد.[2]

وهنا يمكن التطرق إلى المقصد من الانتماء، هل يقف تصور الانتماء للأمة عقبة أمام الانتماء للدولة والقومية وغيرها من دوائر الانتماء؟ وما هو مستقبل الانتماء للأمة بالمفهوم الإسلامي؟ وكيف نعالج مشكلة الانتماء واللا انتماء؟ فكلاهما مشكلة، تترتب عليها نتائج وخيمة تصيب الفرد والمجتمع والأمة كلها.

ولا شك في أنَّ الانتماءات لها وظيفة وهدف، وبالتعبير المقاصدي للانتماء مقاصد بنَّاءة في إطار الشرع الإسلامي، مثل حفظ الكيانية، ودرء الفتنة، والتضامن والتكافل وحفظ الحقوق... إلخ. والنقطة المهمة هنا هي أنَّ الانتماء في الاسلام

---

(1) الكيلاني، عبد الرحمن ابراهيم زيد. "قواعد المقاصد: حقيقتها ومكانتها في التشريع"، **إسلامية المعرفة**، السنة الخامسة، العدد 18، ص 28-29.

(2) رشواني، سامر عبد الرحمن. "الاتجاه المقاصدي في تفسير ابن عاشور"، **إسلامية المعرفة**، السنة السادسة، عدد 23، 2008، ص 88-89.

ينبغي فقهه على أنَّه انتماء رسالي، يؤدي وظيفة رسالية للأمة الوسط، لقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِۚ وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ ﴾ [البقرة:143]، فالتصور الإسلامي يؤسس للانتماء ليؤدي إلى تكوين جماعي؛ وإلى جماعة أو أمة فوق قومية، وفوق إثنية، تتجاوز الانتماءات الأخرى، لكن لا تلغيها بالضرورة، وذلك بتغليب دوائر الانتماء العليا على الدوائر الضيقة. ولأنّ نظرية المقاصد ذات أهداف دينية سامية، فهي لا تقتصر على حفظ الانتماء إلى الدين، بل حفظ مصالح البشر من وجهة المصالح الشرعية، بصفة عامة. والمصلحة لها علاقة بالهوية كما ترى كثير من النظريات الاجتماعية والسياسية، خصوصًا نظريات الخيار العقلاني. فالمصالح تحدد هويات الناس الدينية، والطبقية، والقومية.. إلخ، وتقرر مصير هذه الهويات والجدوى من الانتماء إليها والولاء نحوها. لذا فقد تركزت النظرية المقاصدية في أنَّ الشريعة الدينية تعمل على مراعاة المصلحة، وإلا لترك الناس الدين بالجملة، فالمصلحة عند الشاطبي، على سبيل المثال، تنقسم في ذاتها وأهميتها إلى ضرورية: مقاصد خمسة، وحاجية وتكميلية، وبالنسبة للفرد والجماعة إلى مصالح جزئية وكلية، وبالنسبة لتحقيقها إلى قطعية وظنية ووهمية. و المصلحة، أي مصلحة، ليست دليلاً مستقلاً بنفسه، فالمصلحة تحددها الشريعة، ونتعرف عليها بناءً على الاستقراء الكامل والمحقق لنصوص الشريعة، ومن خلال معرفة أوصاف الشريعة: الرجوع إلى الفطرة، والسماحة، والحرية، والمساواة، إلخ. فبالنسبة للفطرة يقول الطاهر بن عاشور: "إن كل فعل يحب العقلاء أن يتلبس به الناس وأن يتعاملوا به، فهو من الفطرة، وكل فعل يكرهون أن يقابلوا به ويشمئزون من مشاهدته فهو انحراف عن الفطرة."[1]

ومن استقراء النصوص الإسلامية ومقاصد الشريعة، يمكن أن نعرف معالم ومبادئ تحديد الانتماء، بغرض تفادي الصراعات وضياع الهوية وفق أسس منها:

(1) ابن عاشور، محمد الطاهر. **مقاصد الشريعة الاسلامية**، تونس: الشركة التونسية للتوزيع، ط 3، 1988.

أ- توسيع مدارك الانتماء والابتعاد عن التمركز على الذات: وهذا البعد قد يندرج في مقصد مقاصد الشريعة المتمثل في حفظ العقل، فالأمر لا يقتصر حفظ العقل من المسكرات، بل يشمل وجوب طلب العلم الديني، ويدخل فيه توفير الحد الأدنى من التعليم، ويزيد بعضهم ضرورة تعلم الحساب، وفريضة تعلم القراءة والكتابة وتعلم الفلك لمعرفة الصلاة.[1] ومنه حفظ العقل من التعصب والجهل، وبتعبير المفكر الإيراني "علي شريعتي" الوعي بالذات، ونقد الذات، مقدمة للتحرر بدلاً من جلد الذات. وفي توسيع أفق الانتماء ما يصل به إلى بعده الكوني، ويحفظ المسلم من الوقوع في العنصرية، لأنَّ أبَ البشرية أبٌ واحد، قال تعالى: ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾ [النساء: 1]، وقال تعالى: {﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾ [الحجرات: 13]. فتوسيع مدارك الانتماء ينطلق من الحقيقة الدينية والتاريخية الانثروبولوجية حول وحدة الجنس البشري، وذلك للحيلولة دون الوقوع في التمركز على الذات والتعصب القبلي والقومي والعرقي، وحتى التعصب الديني، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ﴾ [الأنعام: 159]. وهنا تبرز إشكالية الانتماء الحزبي وتناقضه مع تعاليم الإسلام، لدى الذين يرفعون شعار لا حزبية في الإسلام. وتبرز مشكلة التعارض بين الدعوة إلى القومية والدعوة إلى الأمة الإسلامية، فيرى جانب كبير من القوميين أنَّ الانتماء الديني هو انتماء تقليدي رجعي مناقض لضروريات الحداثة، وأنَّ مستقبل المجتمعات الإسلامية هو تقوية الإرادة القومية، ويستدل هذا الفريق بنجاح كثير من الدول، بحجة أنها تمثل قومية موحدة، وترى بعض تيارات الاتجاه الإسلامي أن الدعوة القومية فضلاً عن أنها غريبة عن قيم المجتمعات الإسلامية، قد جلبت التفرقة والفتن القومية، وأنها عبارة عن الدعوة إلى الوثنية والجاهلية بلبوس جديد.[2] وفي إطار المفاهيم المتصلة بالرأسمال الاجتماعي، فالانتماء كما

(1) عطية، **نحو تفعيل مقاصد الشريعة**، مرجع سابق، ص86.

(2) ياسين، عبد السلام. **الإسلام والقومية العلمانية**، طنطا: دار البشير، 1995. حيث يهاجم دعاة القومية العربية ويصفهم بالجاهلية.

يمكن أن يكون مصدراً للعنف والتعصب، يمكن في الوقت ذاته أن تكون مصدرًا للإغناء، لأن الناس في واقع الأمر ينتمون إلى جماعات متنوعة.[1] فإغناء مضمون الانتماء والهوية، يعني من جهة أخرى أنَّ الهوية الدينية لا تمثل الهوية الحصرية والمستغرقة بالضرورة لهوية الفرد أو الجماعات الاجتماعية في العالم العربي والإسلامي، ففي الفقه الإسلامي هناك مكانة للعائلة والقبيلة والعشيرة، من حيث حفظ الحقوق واعتبار الواقع والنوازل.

ب- حفظ مقومات الانتماء المهمة: وخصوصًا حفظ النسب وحفظ الدين، فهما بعدان أساسيان وحقان من حقوق الإنسان؛ إذ إن الإنسان ينتمي إلى عائلته، في نسب معروف، من الناحية العائلية الصغيرة، والعائلية الممتدة. وللإنسان دين لا بد أن يسهم الانتماء في حفظه دينه، بضمان حرية التدين، فلا يكره إنسان على اعتناق دين آخر، فالممارسة الدينية والاعتقاد مؤسس على الاقتناع وعدم الإكراه في الدين. ولذا فمن باب أولى أهمية وضرورة حفظ الانتماء والانتساب إلى الأمة، وحفظ هذه الهوية من الانطماس، لأنَّ ذلك يستهدف بطريقة مباشرة الدين في بعده الجماعي. والأبعاد الأخرى التي تكلم عنها الشاطبي والأصوليون حول حفظ المال والنفس والعقل لها صلة بالانتماء بالمفهوم المعاصر، خصوصًا الاتجاه التكويني الذي يرى أنَّ المصلحة تتفاعل مع الهوية. ويرى الشاطبي أن هذه المقاصد الكلية الضرورية بأنها "مراعاة في كل ملة"[2] ولأنها بعد أساسي من أبعاد حقوق الإنسان. ويرى محمد الزحيلي أن هذه المقاصد الضرورية، هي "الأساس في حقوق الإنسان"[3] في إطار المفهوم الإسلامي. كما يرد في الإسلام

(1) صن، أمارتيا. **الهوية والعنف: وهم المصير الحتمي**، ترجمة: سحر توفيق (سلسلة عالم المعرفة عدد 352) الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2008، ص 12.

(2) الشاطبي، إبراهيم بن موسى. **الموافقات**، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الرياض: دار ابن عفان، 1997، ج2، ص20.

(3) الزحيلي، محمد. "مقاصد الشريعة الإسلامية، أساس حقوق الإنسان"، في: أحمد الريسوني، محمد الزحيلي، محمد عثمان شبير، **حقوق الإنسان: محور مقاصد الشريعة**، (كتاب الأمة، عدد 87، السنة: 22)، قطر، زارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2002، ص 80.

النهي عن التنكر للنسب الأصلي، "من انتسب إلى غير أبيه أو تولى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين".[1] وفي المقابل هناك انتماءات يسقطها الإسلام أصلاً، فالتعاليم الإسلامية تنهى عن الانتماءات المبينة على أسس خاطئة ومرفوضة، مثل "الانتساب للجاهلية"، وهو ما جاء في الحديث: "من انتسب إلى تسعة آباء كفار يريد بهم عزًا، فهو عاشرهم في النار."[2]

جـ- تهذيب الانتماء وترتيب أولوياته: وذلك بتهذيب الانتماء من نوازع العصبية والتعصب والمذهبية الضيقة والعنصرية والاستعلاء، وكل أشكال التحيز التي تؤدي إلى الانقسام والتفرق والتحيز والبعد عن الحقيقة، وهي عيوب لازمت كثيرًا من المجتمعات الإسلامية في التاريخ الإسلامي، وأثرت من الناحية المعرفية على تعطيل الاجتهاد وغلقه، والتفكير من زاوية مذهبية (فقهية، كلامية، وطائفية) أدت إلى تجميد الفكر الإسلامي، والوقوع في أسر القوالب الفكرية التاريخية التي أصبحت مقررات، ومن المعلوم في المذهب، بحسب كل مذهب هو ما يلقن لأتباعه.[3] وكذلك فإن الخلل الذي أصاب الدولة الإسلامية وحوّلها إلى دولة

(1) ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. **سنن ابن ماجة**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء الكتب العربية، باب من أدعى إلى غير أبيه، رقم 2609، ج2، ص870.

(2) البيهقي، أبوبكر أحمد بن الحسين. **شعب الإيمان**، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، الرياض: مكتبة الرشد، 2003، ط1، فصل: ما ينبغي للمسلم أن يحفظ لسانه، ج7، ص 128.

(3) في نصوص السنة أحاديث تنهي عن العصبية مثل ما رواه أحمد أنه ﷺ قال: [وَمَنْ دَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ مِنْ جُثَاءِ جَهَنَّمَ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنْ صَامَ وَإِنْ صَلَّى قَالَ وَإِنْ صَامَ وَإِنْ صَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ فَادْعُوا الْمُسْلِمِينَ بِأَسْمَائِهِمْ بِمَا سَمَّاهُمْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْمُسْلِمِينَ الْمُؤْمِنِينَ عِبَادَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ].

- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد وآخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001، باب: مسند الشاميين، رقم: 17170، ج28، ص406. انظر كذلك:
- أبو زيد، بكر عبد الله. **مهذب حكم الانتماء للفرق والجماعات الاسلامية**، تهذيب: سعد ابن عبد الرحمن الحصين، ص 60-61. يرى أن الحزبية مرفوضة بحجة أن الحزبية تحجب سعة الإسلام، وهي تحجيم للإسلام، وحجاب عن الحق ووقوع في التنابز بالألقاب، وتورث عقدة الاستعلاء الثقافي والتنظيمي باحتكار العمل الديني، وبالتالي رفض أي نوع من الانتساب سوى الانتساب للإسلام.

سلطانية مخزنية، خراجية، نتج عنها فراغ تاريخي، يرجع في قسم منه إلى انبنائها على العصبية الضيقة المؤسسة على نسب قبلي ومذهب ديني، وهو من العوامل التاريخية التي سمحت بالرجوع إلى القبلية وفقدان الوحدة السياسية الفعالة، واتسام المجتمعات الإسلامية في ظل الأنظمة السلطانية بمستوى من التفكك والشرذمة، وشبه غياب للتضامن المبني على الانتماء إلى الأمة، ما عدا فترات الحروب مع العدو الخارجي. لذا لا بدّ في هذا الإطار من التمييز بين الظاهرة الحزبية والتحزب، فالتحزب السياسي هو غير التحزب الديني، فهناك اتجاه يرى باسم اللا حزبية واللا مذهبية أنّ الانتماء إلى الأحزاب والتنظيمات يخالف تعاليم الإسلام، تحت شعار لا حزبية في الإسلام. لكن هذا المنظور المعياري لا يفسر الحقيقة المفروضة لتعدد الأحزاب وتعدد الانتماءات. ومحاولة فرض انتماء واحد يؤدي إلى المزيد من الانقسام والصراع، فاللامذهبية هي مذهبية بحد ذاتها، واللاحزبية هي حزب آخر. وهذا التصور منسوب إلى خطأين: خطأ احتكار الإسلام باسم العمل الحزبي وتحوّل الحزبية إلى ممارسة طائفية وجماعة دينية، وخطأ الخلط بين التحزب الديني والتحزب السياسي، فالانتماء الحزبي قد يكون وسيلة وليس غاية في حد ذاته، ولا يمثل انتماءً مصيريًا ونهائيًا عند الفرد المسلم. والإسلام بوصفه ديناً يرى أنَّ الأمة الإسلامية لها الأولوية في الانتماء، على بقية الانتماءات الفرعية (القومية، القبلية، المهنية، الحزبية) التي تكون لها أهمية في سياقاتها الخاصة، لكن بشرط أن لا تتضارب أو توظف ضد الانتماء إلى الأمة، قال تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: 92]. وهذا البعد المعياري الواضح في الإطار المقاصدي للإسلام، قد يتضارب مع نظريات ترى أن العودة إلى الدين وما يسمى بالإحيائية الدينية، تعد من ارتكاسات الحداثة والتطور، لكن هناك نظريات أخرى تقر أهمية المكون الديني في التوازن النفسي، والتماسك الاجتماعي والتكامل والاندماج السياسي، خصوصًا لدى الدول التي خرجت من التجربة الشيوعية، كما نشهده في محاولة إحياء الكنائس الوطنية في روسيا وجورجيا وبولونيا.

د- صنع الانتماء وإعادة صياغته: فالشعور بالهوية المشتركة والتنظير لهذه الهوية تاريخياً وإيديولوجياً، يعد من العوامل المساعدة في تقوية الشعور القومي الذي هو -بدوره- جزء من دائرة أكبر يتمثل في الأمة الإسلامية الحضارية، وضرورة الوعي بأهمية الانتماء لهذه الأمة. وهناك توتر وتعارض بين منطق الدول الذي يتطلب الولاء القطري أو القومي في بعض حالات الدول القومية (تركيا) والانتماء إلى الأمة الإسلامية الجامعة. وتمثل هذه الانتماءات دوائر انتماء، لا تتناقض بالضرورة، ويجب أن تبني وتستوعب ضمن أولويات، هدف يصب ضمن تقوية الحلقة الكبرى بوصفها إطاراً حضارياً وليس دينياً فقط، سيعمل على تعزيز وتقوية البناء الداخلي. وما يشهده العالم من استعانة الدول القومية بالبعد الديني، أو إكساب القومية والقطرية بعداً دينياً يُعدّ شاهداً على أهمية الانتماء الحضاري الثقافي ذي الأساس الديني.

هـ- تحقيق الهدف من الانتماء الرسالي والحضاري: إنَّ اقتران الهوية برسالة ومهمة، يجعل الانتماء إلى هذه الهوية يكتسي أهمية عند أصحابها، وقد يترتب عليها خطورة، حين تكون هذه المهمة مجرد تسويغ للسلوك العدواني والعنصرية. وحين تكون هذه المهمة منفتحة نحو إيصال الخير لكل الناس، تصبح هذه الهوية ذات شأن كبير، وهذا الانتماء للهوية سيزيد رسوخًا ويتعزز من خلال الإنجاز، والانتماء للأمة الإسلامية يعني انتماءً لأمة ذات رسالة موجهة إلى الإنسانية جمعاء، ومن خصائص هويتها الوسطية، قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة: 143]، دون الوقوع في الغرور والادعاء الفارغ، لأن الاعتزاز الرسالي هو الضامن لملء الفراغ والضياع والسير نحو هويات وهمية.[1] والشق الثاني، هو الانتماء الحضاري الذي سيقي من الوقوع في الطائفية الضيقة، ويستوعب كل مكونات المجتمع الإسلامي: مسلمين وغير مسلمين، بوصفهم

(1) يذكرنا بقول القاضي عياض في اعتزاره الرسالي:

ومما زادني شرفاً وتيهاً ... وكدت بأخمصي أطأُ الثريا

وقوفي عند قولك يا عبادي ... وأنْ صيَّرْت أحمدَ لي نبيا.

جزءاً من هذه الهوية المشتركة، التي شارك في صنعها المسلمون وأهل الكتاب والعرب والعجم على السواء.

خاتمة

إن الهدف من معالجة قضايا ومشكلات الانتماء وتشخيصها، هو تطوير بدائل نظرية وعملية للنظام الاجتماعي والسياسي، يكون له القدرة على استيعاب حاجات الأفراد والجماعات وتشكيل هوية جماعية مشتركة، ويعبر عن وعي بأولويات الانتماء، وفق دوائر انتماء يستوعب بعضها بعضاً دون تضارب، حين تتكامل النظريات الاجتماعية الوضعية مع البعد المعياري لنظرية المقاصد الإسلامية.

ويسهم كذلك في تحقيق ذلك إعادة النظر في أهمية النظريات الاجتماعية والسياسية، التي لا تنحصر في استكشاف وتفسير مشكلات الهوية وأبعادها وطريقة حلها، بل في أهمية البعد المعياري والمقاصدي في التنظير للقضايا الاجتماعية والسياسية، وفي إنتاج الوعي بأبعاد الهوية المختلفة وكيفية ترتيب الأولويات بين دوائر الانتماء المختلفة. هذا الوعي الذي يؤسس للموقف المناسب تجاه القضايا التي ترتبط بالصراعات السياسية القائمة على سياسات الهوية، التي عادة ما تفشل المؤسسات السياسية والدول الإسلامية في التعامل المناسب معها، أو لا تستفيد من الدروس التاريخية. إن الإسهام الذي يقدمه التنظير المقاصدي في العلوم الاجتماعية والسياسية في تكامل مع الاجتهاد الفقهي وامتدادًا معه، سيخدم مصالح الفرد والجماعة والأمة على حد سواء.

ويسهم توظيف النظرية المقاصدية في تهذيب وضبط الانتماء والهوية؛ إذ يمكّننا من تحديد من المقاصد العامة الأولية التي تتمثل في: توسيع مدارك الانتماء نحو العالمية والكونية، وحفظ مكونات الهوية المهمة، وتهذيب أولويات ودوائر الانتماء، وفي نهاية المطاف إعادة صياغة وصنع الانتماء بما يحقق الغاية الرسالية للفرد المسلم.[1]

(1) كما يقول الطغرائي:

قد رشحوك لأمر لو فطنت له فاربأ بنفسك أن ترعى مع الهمل.

ويسهم توظيف الأبحاث الميدانية حول قضايا الانتماء والهوية عند الفئات المختلفة في المجتمعات العربية الإسلامية وحتى عند الأقليات المسلمة عبر العالم -من حيث مدركات الانتماء والهوية عندهم، والأولويات التي يعتبرونها في ترجيح انتماء معين على انتماءات أخرى، وموقع الوعي والموقف والإدراك المتعلق بالانتماء إلى الأمة في بعدها الإسلامي- في تقييم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعالم الاسلامي على ضوء النظرية المعيارية لمقاصد الشريعة في الانتماء. كما أن الجانب التكاملي الأخير يكمن في توظيف المعارف البحثية المعاصرة، خصوصًا في مجال الهندسة السياسية والاجتماعية، التي تؤكد أهمية دور تصميم المؤسسات الاجتماعية والسياسية مثل الانتخابات والمؤسسات الاجتماعية والسياسية في تقوية الهويات المرغوب فيها وإضعاف الهويات التي تمثل عائقا أمام الهدف المقاصدي للأمة، وهذا يفتح المجال للاجتهاد والتفكير في نمط المؤسسات المطلوبة التي تعزز الانتماء للأمة والمجتمع، بما يمكنها من احتواء واستيعاب وحل الصراعات الداخلية، بما يخدم مصالح الفرد والمجتمع على حد سواء.

openkan.com